

NAPC

7

2003

30

مشروع GCP/SYR/006/ITA - المرحلة الثانية



منظمة الأغذية
والزراعة للأمم المتحدة



التعاون الإيطالي



وزارة الزراعة
والإصلاح الزراعي

" " . 2003 30 – GCP/SYR/006/ITA

"2000 2000 1992 "

1957

" () "

. %70

:

(" ")

-1

-2

-3

-4

:

-1

-2

-3

)

. (%5

" "

:
%80 () %10

" "

)

" " " "

.

:

" "

1992

- :
- 1 () %30
 - 2) %10
 - 3 ()
- ()

"

. () "

. ()

1999

1997

2000

" "

2000
() -1
-2

() -3
-4

()

- : -
- -
:

2000
: -1
%15 : %20
() %50

%10 ()
2005
" " -2

-3

2000

1999

2000

. 2000

2006

2000

" "

2003

. 2003

:

-

-

-

-

-

()

%5)

) (%50

) (

. (

.

.

(2002-2000)

:

5000

%6 2012 2007 %1

.

(2012 %20)

- -)

.(

)

" "

(

()

.()

2002

. %60

2006 2000 2000

%50

2000 -2
2000

2000

-3

-4

-5

%10-7

-6

2002

114

105

150

-

-

-

-

-

-

()

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

-

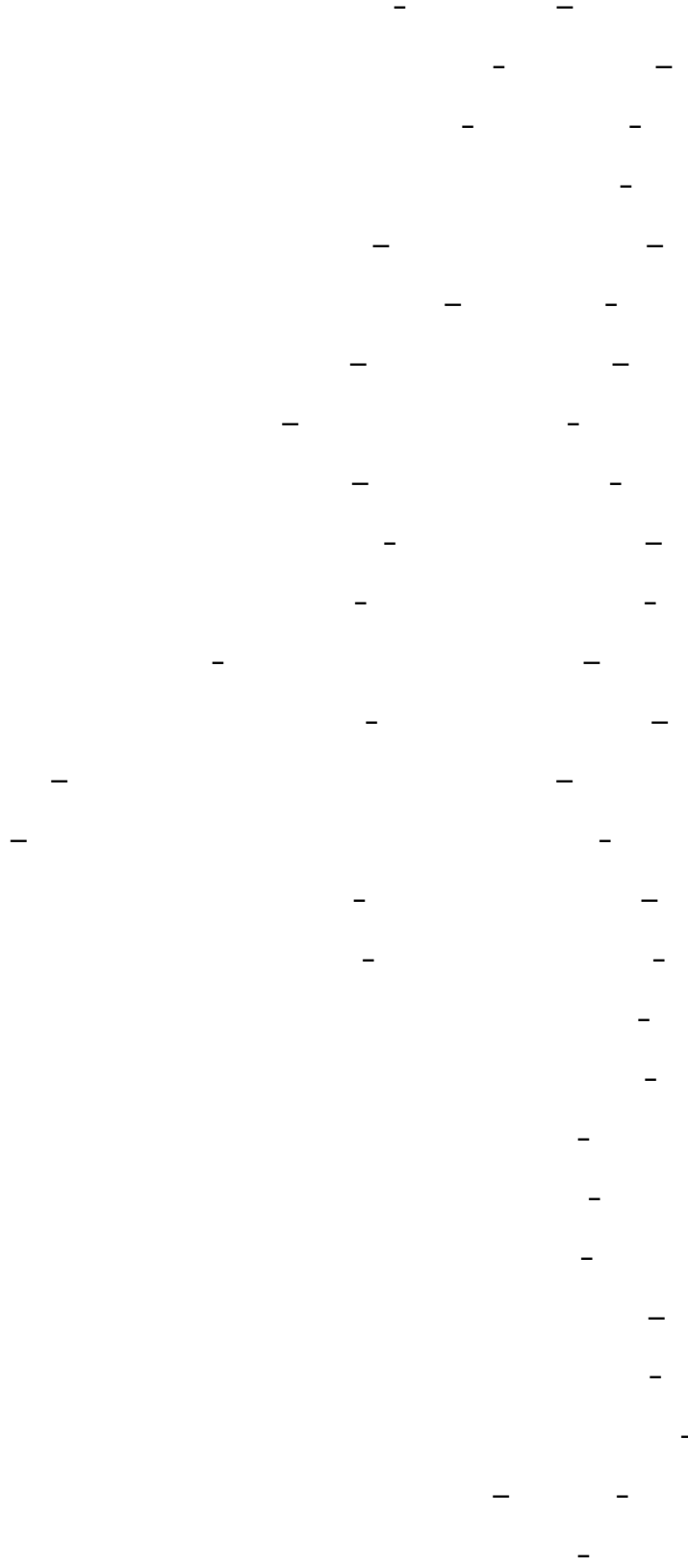
-

-

-

-

-



<p style="text-align: center;">المخطط العام</p> <ul style="list-style-type: none"> • السياسات الزراعية العامة القديمة • السياسات الزراعية العامة كنموذج "مقترن" للسياسات الزراعية • عملية تعديل السياسات الزراعية العامة خلال الثمانينات والتسعينات • جدول أعمال عام 2000 • المراجعة متوسطة المدى • النتائج <p style="text-align: right;">2</p>		<p style="text-align: center;">تعديلات السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي فابريزيو دي فيليبس جامعة روما 3</p> <p style="text-align: center;">منتدى السياسات الزراعية NAPC دمشق 30 كانون الثاني 2003</p> <p style="text-align: right;">1</p>
<p style="text-align: center;">أهداف "السياسات الزراعية العامة القديمة" ميثاق روما - المادة 39</p> <ul style="list-style-type: none"> • دعم دخل عدد كبير من الأسر الزراعية (المكون "الاجتماعي") • زيادة الإنتاج والإنتاجية • الأمن الغذائي (زيادة معدل الاكتفاء الذاتي) • استقرار الأسعار <p style="text-align: right;">4</p>		<p style="text-align: center;">أصل السياسات الزراعية العامة</p> <ul style="list-style-type: none"> • ميثاق روما لعام 1958 • السياسات الزراعية المشتركة في الدول المؤسسة الست والتي تعتمد بشكل أساسي على دعم الأسعار • الزراعة والسياسات الزراعية المشتركة كـ "مختبر" للتكامل الأوروبي • السياسات الزراعية العامة هي السياسات العامة الأولى في الاتحاد الأوروبي (وبقيت كذلك لفترة طويلة) • اعتبرت السياسات الزراعية العامة لمدة عقدين على الأقل حجر الأساس للمجموعة الأوروبية (أكثر من نصف الميزانية) <p style="text-align: right;">3</p>
<p style="text-align: center;">السياسات الزراعية العامة كنموذج "مقترن" للسياسات الزراعية</p> <ul style="list-style-type: none"> • الدعم المقدم من خلال السياسات السعرية وتدخل السوق يقترن بكمية الإنتاج (كلما زاد الإنتاج ازداد الدعم) • يدعم "الوضع" العام للمنتج الزراعي • لا يمكن توجيه الدعم لأغراض خاصة حيث لا يمكنه "الاختيار" بين مختلف المزارعين والمساحات وطرق الإنتاج • بما أن الأسعار المحلية تبقى أعلى من الأسعار العالمية فإن هذا يدل على وجود درجة كبيرة من الحماية التجارية • لذا، فإن دعم الأسعار غير عادل اجتماعياً وغير كفء اقتصادياً <p style="text-align: right;">6</p>		<p style="text-align: center;">الأدوات الأساسية للسياسات الزراعية العامة القديمة</p> <ul style="list-style-type: none"> • دعم الأسعار وتدخل الأسواق • قوي جداً للقطاعات الرئيسية (الحبوب - لحم الأبقار - الحليب) • أضعف للمحاصيل المتوسطة (النبذ - الفواكه والخضار) • الآلية الأساسية لدعم الأسعار • السعر المضمون الأساسي • تدخل مؤسسات الشراء المفتوح • ضرائب الاستيراد ودعم التصدير • السياسات "الهيكليّة" (مساعدات الاستثمار في الزراعة) كانت ضعيفة (5% فقط من الميزانية الزراعية) <p style="text-align: right;">5</p>

<p style="text-align: center;">الدعم "المقترن" (2)</p> <ul style="list-style-type: none"> • الدعم المقترن غير كفاء اقتصادياً <ul style="list-style-type: none"> - فهو دافع لزيادة الإنتاج - وهو حافز لزيادة الكمية بدلاً من تحسين النوعية - وهو يؤدي إلى زيادة التكاليف الزراعي وليس للممارسات الزراعية البيئية المناسبة - يتطلب عزل الأسواق المحلية عن الأسواق العالمية - يؤدي إلى تشويه الإنتاج والاستهلاك - قد ينظر إليه المزارعون على أنه بديل للتعديل الهيكلي <p style="text-align: right;">8</p>	<p style="text-align: center;">الدعم "المقترن" (1)</p> <ul style="list-style-type: none"> • إن السعر المقترن الذي تقدمه السياسات السعرية غير عادل اجتماعياً : حيث يقوم المستهلكون الأكثر فقراً بدعم المزارعين الأكثر غنى <ul style="list-style-type: none"> - تتركز المزايا بشكل كبير : حيث يحصل 10 % من المزارعين (الأكبر والأقل حاجة لدعم الدخل) على 80% من إجمالي الدعم - المستهلكون هم من يدفعون تلك التكاليف (أسعار الغذاء الأعلى) وليس من قبل دافعي الضرائب - ولكن السياسات السعرية هي <i>ضرائب غير متكافئة</i> : الفقراء الذين نسبياً أعلى من دخلهم على المواد الغذائية يتضررون بشكل أكبر نسبياً (قانون إنغل) <p style="text-align: right;">7</p>
<p style="text-align: center;">انعكاسات السياسات السعرية</p> <p style="text-align: center;">10</p>	<p style="text-align: center;">الدعم "المقترن" (3)</p> <ul style="list-style-type: none"> • الدعم المقترن غير عادل و غير كفاء ولكنه "يكسب" في السوق السياسية . لماذا؟ <ul style="list-style-type: none"> - يؤدي إلى فائدة جميع المزارعين (تقريباً ولكن ليس كل الناس) - كما أنه يفيد بعض الفئات الأخرى (مالكي الأراضي - الوسطاء - مصنعي المستلزمات الزراعية) - "تختفي" تكاليفه الاجتماعية في أسعار "السوق" - لا يدرك المستهلكون الفوائده التي يدفعونها ولا يتم تنظيمهم كمجموعات ضغط - تطبيقه سهل نسبياً و تكاليفه الإدارية منخفضة نسبياً على الأقل حتى أصبح الاتحاد الأوروبي مستورداً صافياً <p style="text-align: right;">9</p>
<p style="text-align: center;">تعديل السياسات الزراعية العامة في الثمانينات</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعديل السياسات الزراعية العامة واقية وتدرجية <ul style="list-style-type: none"> - سياسات الأسعار "الحذرة" (تخفيض دعم الأسعار بالمعنى الحقيقي) - سياسات هيكلية جديدة (زراعة أقل تكثيفاً) - ضمانات محدودة - مقيدة لسياسات الأسعار (الرسوم - حصص الإنتاج - "آليات الاستقرار" المالية - تحديد دعم الأسعار للكميات التي تفوق الحد الأقصى للإنتاج بشكل آلي - ولكن "جوهر" السياسات الزراعية العامة لم يتعرض للهجوم والإجراءات الجديدة تهدف إلى تعديل بعض الانعكاسات غير المرغوب فيها - النتيجة زيادة التعقيد والبيروقراطية في السياسات الزراعية العامة : مجموعة متناقضة من الحوافز والحوافز المضادة التي لا يفهمها حتى المزارعون <p style="text-align: right;">12</p>	<p style="text-align: center;">الأزمة بعد النموذج المقترن</p> <ul style="list-style-type: none"> • أثناء الثمانينات <ul style="list-style-type: none"> - فوائض الإنتاج المتزايدة (الحليب - الحبوب - لحوم الأبقار) - النفقات المتزايدة (دعم التصدير) واختلالات التوازن المالي بين الدول الأعضاء - (عدم) الاستدامة الدولية (الجدل التجاري وجولة الأوروغواي - (عدم) الاستدامة البيئية - انخفاض الأهمية السياسية للزراعة في عملية التكامل الأوروبي أيضاً - تراجع "سمعة" السياسات الزراعية العامة ضمن الاتحاد الأوروبي : من حجر أساس إلى حجر عثرة . <p style="text-align: right;">11</p>

<p style="text-align: center;">تعديل ماك شاري (2)</p> <ul style="list-style-type: none"> • يشكل تعديل ماك شاري نقطة انعطاف <ul style="list-style-type: none"> – استبدال دعم الأسعار جزئياً بالدعم المباشر و هو يعطي مؤشراً واضحاً على تراجع السياسات الزراعية العامة القديمة ويمهد الطريق أمام نموذج إزالة الاقتران – يبدأ بمجموعة جديدة من إجراءات (البيئة – الزراعية) • ولكنه يعتبر خطوة انتقالية خجولة <ul style="list-style-type: none"> – يتم حساب المعونات المباشرة كتعويض عن انخفاض الأسعار (مضروباً بالمردود المرجعي). وفي الكثير من الحالات يؤدي إلى زيادة التعويض عن الحد المقبول – تم "تجميد" التوزيع غير العادل للدعم بين المزارعين بموجب النظام الجديد – المساعدات غير مشروطة على الإطلاق وتبقى السياسات الزراعية العامة تعتمد بشكل كبير على سياسات الأسعار (95% من إجمالي الإنفاق) <p style="text-align: right;">14</p>	<p style="text-align: center;">تعديل ماك شاري (1992) الخطوة الأولى باتجاه إزالة الاقتران</p> <ul style="list-style-type: none"> • شروط ماك شاري <ul style="list-style-type: none"> – تخفيض دعم الأسعار (الحبوب ولحوم الأبقار) بنسبة 30% – التخلي عن زراعة 10% من الأرض (باستثناء المزارعين الصغار) – تقديم دفعات تعويضية لتخفيض الأسعار (معونات ثابتة للهكتار – إزالة الاقتران الجزئي – بناءً على المراديد التي اعتادوا على تحقيقها) – الإجراءات "المراقبة" (البيئة – الزراعية) • تم قبول التعديل من قبل الولايات المتحدة والتصديق عليه في اتفاقية الغات (1994): الدفعات التعويضية في "الصندوق الأزرق" (مغاة) <p style="text-align: right;">13</p>
<p style="text-align: center;">برنامج أعمال 2000 (المقترح في تموز 97 والمقر في آذار 99)</p> <ul style="list-style-type: none"> • الهدف العام من برنامج عمل 2000 (تموز 97) هو التحضير للتوسع باتجاه الشرق <ul style="list-style-type: none"> – دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول المرشحة – مراجعة جميع السياسات في الاتحاد الأوربي من أجل تشجيع تعديلها لتشمل الاتحاد الموسع • الزراعة هي أكثر القضايا حساسية والحاجة لوضع تعديل كبير في السياسات الزراعية العامة على طاولة العمل • للمرة الأولى يوضع الهدف الكامل للسياسات الزراعية العامة تحت المناقشة: الكلمة السحرية الجديدة هي التعددية الوظيفية للزراعة الأوربية <p style="text-align: right;">16</p>	<p style="text-align: center;">برنامج أعمال عام 2000: باتجاه سياسات زراعية عامة جديدة</p> <ul style="list-style-type: none"> • القوى الدافعة <ul style="list-style-type: none"> – التوسع باتجاه الشرق (عدم ملائمة السياسات الزراعية العامة القديمة للاتحاد الأوربي الموسع) – تنفيذ اتفاقية الغات (الضغط الذي أدت إليه الالتزامات الدولية لتعديل السياسات الزراعية العامة: الضغط الأكبر هو سقف الصادرات المدعومة) – الأهمية المتزايدة لاهتمام المستهلكين بالقضايا الجديدة (النوعية – سلامة الغذاء – البيئة) – المزيد من التراجع في "السياسات الزراعية العامة القديمة" في عملية التكامل الأوربي (الاتحاد الاقتصادي والنقدي) – التنمية الريفية مقابل التدخل في السوق <p style="text-align: right;">15</p>
<p style="text-align: center;">برنامج أعمال عام 2000: الأدوات الجديدة</p> <ul style="list-style-type: none"> • تخفيض التدخل في السوق وتخصيص المزيد من الموارد المالية للتنمية الريفية • المزيد من تخفيض الأسعار (شبكة الأمان) • المزيد من توجيه السوق • المزيد من المساعدات غير المقترنة (التعويض بشكل جزئي فقط عن تخفيض الأسعار) • توجيه المعونات المباشرة • الالتزام المشترك (بين الممارسات الصديقة للبيئة والإنتاج الزراعي) • دفعات الزراعة - البيئة <p style="text-align: right;">18</p>	<p style="text-align: center;">برنامج أعمال 2000: الأهداف الجديدة</p> <ul style="list-style-type: none"> • زيادة قدرة الزراعة الأوربية على المنافسة (بدلاً من الإنتاجية) • استمرارية الدخل الزراعي والعمالة الزراعية (ولكن ضمن إطار التنمية الريفية) • الاهتمام بالتنوع (بدلاً من الكمية) • تعويض المزارعين عن إنتاج البضائع العامة لصالح المستهلكين والمواطنين <ul style="list-style-type: none"> – البيئة – سلامة الغذاء (بدلاً من الأمن الغذائي) – رعاية الحيوان <p style="text-align: right;">17</p>

<p style="text-align: center;">برنامج أعمال 2000 : التقييم العام</p> <ul style="list-style-type: none"> • بالمقارنة مع المقترحات الأولية فإن الاتفاق النهائي ضعيف نسبياً ، ولكن ... – تم تأكيد تراجع السياسات الزراعية العامة القديمة ووضع مجموعة جديدة من الأهداف – التأكيد على الحاجة للمزيد من تخفيض الأسعار و إزالة الاقتران – تعزيز التنمية الريفية • إن الطريق على المدى الطويل واضحة تماماً ولكن السياسات الزراعية العامة الجديدة التي تضمنها برنامج أعمال 2000 غير مستدامة على المدى الطويل (مع التوسع) • يخضع التعديل الجديد الآن للمناقشة بمناسبة المراجعة متوسطة المدى لبرنامج أعمال 2000 كما كان مقرراً في مجلس برلين عام 1999 <p style="text-align: right;">20</p>		<p style="text-align: center;">برنامج أعمال 2000 : الاتفاق النهائي (2000-2006)</p> <ul style="list-style-type: none"> • إجراءات السوق – تخفيض التدخل في الأسعار بنسبة 15 % للمحاصيل الزراعية و 20% للحوم – زيادة الدفعات لكل هكتار (التعويض بنسبة 50% فقط عن تخفيض الأسعار – التخلي عن زراعة 10% من الأرض – تأجيل تعديل حصة إنتاج الحليب حتى عام 2005 • التنظيم "الأفقي" (الالتزام التطوعي والتعديل على المستوى الوطني) – يمكن أن تخضع الدفعات لشروط السلوك البيئي المناسب من ناحية المزارع – يمكن وضع الحد الأعلى (أو تطبيق التخفيض) على المبلغ الإجمالي للدفعات المقدمة للمزرعة • التشريعات الجديدة و المزيد من الموارد المالية المخصصة للتنمية الريفية <p style="text-align: right;">19</p>
<p style="text-align: center;">المراجعة متوسطة المدى (2)</p> <ul style="list-style-type: none"> • انقسام الدول الأعضاء إلى مجموعتين – معارض (فرنسا – إسبانيا – أيرلندا – بلجيكا) – موافق (بريطانيا – ألمانيا – هولندا – الدنمارك – السويد) • من المتوقع التوصل إلى قرار نهائي في عام 2003 قبل حلول فصل الصيف (مؤتمر منظمة التجارة العالمية في كانون في شهر أيلول) <p style="text-align: right;">22</p>		<p style="text-align: center;">المراجعة على المدى المتوسط</p> <ul style="list-style-type: none"> • كان من المتوقع أن تقترح المراجعة على المدى المتوسط بعض التعديلات الطفيفة على طريقة التعديل المقررة في برنامج عمل 2000 حتى عام 2006 • ولكن المفوضية الأوروبية قد تجاوزت نطاق الصلاحيات الأساسي بشكل كبير وهي تقترح تعديلاً جوهرياً (تموز 2002 يتم تعديله في كانون الثاني 2003) – انتهز الفرصة لتعديل السياسات الزراعية العامة قبل الانضمام الكامل للدول الأعضاء الأخرى (أيار 2004) – تسهيل الاتفاق في مفاوضات منظمة التجارة العالمية – تقرير إجراء تعديلات على المدى المتوسط في أسرع وقت ممكن من أجل "تحديد" السوق المتعلقة بالاتفاق الزراعي وتجنب مخاطر المزيد من التخفيض في السنوات القادمة <p style="text-align: right;">21</p>
<p style="text-align: center;">المراجعة متوسطة المدى : إجراءات السوق</p> <ul style="list-style-type: none"> • الحبوب – تخفيض تدخل الأسعار بنسبة 5% – تخفيض المعونات المقدمة للمصنع القاسي في المساحات التقليدية وتقديم مبلغ إضافي مقابل النوعية الأفضل (اقتران) – تخفيض سعر الرز بنسبة 50% وتقديم مبلغ إضافي خاص • لحم الأبقار – إزالة الاقتران بشكل كامل (مبلغ إضافي مقابل الذبح) – تطبيق مقاييس أكثر حدة لرعاية الحيوان • الحليب – التخفيض التدريجي لأسعار الزبدة وقشدة الحليب المجفف – الزيادة التدريجية لحمصص الإنتاج <p style="text-align: right;">24</p>		<p style="text-align: center;">المراجعة متوسطة المدى : اتفاق تعديل طموح</p> <ul style="list-style-type: none"> • التدخل في السوق • إزالة الاقتران في المعونات المباشرة • الانتقال إلى المعونات المباشرة • الالتزام المشترك • التنمية الريفية "القطب الثاني" <p style="text-align: right;">23</p>

<p style="text-align: center;">الانتقال إلى المعونات المباشرة</p> <ul style="list-style-type: none"> • تخفيض جميع المعونات المباشرة التي تفوق 5000 يورو (المعفاة) بنسبة 1% سنوياً اعتباراً من 2007 وحتى 2012 – تحويل مبلغ الوفر إلى "القطب الثاني" (التنمية الريفية) • المزيد من التخفيض التدريجي (حتى 20% في عام 2012) للمزارع التي تحصل على أكثر من 50000 يورو كمعونة – استخدام مبلغ الوفر لتمويل تعديل قطاعي الحليب والسكر <p style="text-align: right;">26</p>	<p style="text-align: center;">المراجعة متوسطة المدى : إزالة الاقتران</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأهداف <ul style="list-style-type: none"> – التحول من دعم المنتجات إلى دعم المنتجين – تحسين توجه السوق – التوافق مع منظمة التجارة العالمية (الالتزام الكامل مع متطلبات الصندوق الأخضر) • الإجراءات <ul style="list-style-type: none"> – إدخال دفعة واحدة لكل مزرعة مقابل إزالة الاقتران بناءً على الدفعات التي كانت تقدم عادة (2002-2000) – عدم وجود متطلبات زراعة أو إنتاج وإطلاق الحرية للمزارعين لإنتاج المنتجات المختلفة – التخلي عن زراعة 7% من الأرض <p style="text-align: right;">25</p>
<p style="text-align: center;">التنمية الريفية</p> <ul style="list-style-type: none"> • زيادة الميزانية المخصصة للتنمية الريفية (التحول) • تعزيز إجراءات الزراعة البيئية • إجراءات الرعاية الحيوانية الجديدة • فصل جديد حول نوعية الغذاء و تنوع المنتجات (تأكيد النوعية – برامج إصدار الشهادات - نشاطات الترويج) • تقديم الدعم لتحقيق المقاييس و حسابات المزرعة <p style="text-align: right;">28</p>	<p style="text-align: center;">الالتزام المشترك</p> <ul style="list-style-type: none"> • خضوع جميع المعونات المباشرة (المقترنة وغير المقترنة) لشروط احترام المقاييس القانونية <ul style="list-style-type: none"> – سلامة الغذاء و حماية البيئة و الصحة و الرعاية الحيوانية • تقديم المعونات مقابل تحقيق المقاييس • محاسبة المزارع حسب الالتزام بالمقاييس <ul style="list-style-type: none"> – إجبارية للمزارع التي تحصل على أكثر من 15000 يورو كمعونة مباشرة – تطوعية لجميع المزارع الأخرى <p style="text-align: right;">27</p>
<p style="text-align: center;">النتائج : مستقبل السياسات الزراعية العامة (2)</p> <ul style="list-style-type: none"> • إن إزالة الاقتران في الدعم أمر مناسب (وأقل تشويهاً) في المرحلة الانتقالية ولكن يجب أن يتم تحديده بشكل جيد – ماهي المواد التي ستقدم الدفعات لها على المدى الطويل ؟ • إن سياسات التنمية الريفية مناسبة أيضاً . ويمكن أن يتم توجيهها بشكل أفضل باتجاه الأهداف الجديدة ولكن تنفيذها أمر صعب وهو أكثر صعوبة من دعم السوق المباشر • يجب أن تعالج السياسات الزراعية العامة القضايا الهامة <ul style="list-style-type: none"> – المعوقات الموزانية والتوزيع العادل للإنفاق بين الدول الأعضاء – التحرير التجاري (منظمة التجارة والاتفاقات الإقليمية) – انعكاسات التوسع على المدى الطويل <p style="text-align: right;">30</p>	<p style="text-align: center;">نتائج : السياسات الزراعية العامة المستقبلية</p> <ul style="list-style-type: none"> • لاتزال السياسات الزراعية العامة في المرحلة الانتقالية <ul style="list-style-type: none"> – الحاجة لتغييرات جوهرية واضحة ولكن "الجيش المحافظ" لا يزال قوياً جداً ولا يزال نموذج السياسات الزراعية الجديدة غامضاً • يجب أن تحدد الأدوار الجديدة للزراعة (التعددية الوظيفية) بشكل أفضل <ul style="list-style-type: none"> – إلى أي مدى يعتبر المواطنون الأوروبيون مستعدون للدفع من أجل النوعية والسلامة والبيئة والمناظر الطبيعية في الريف والتقاليد الزراعية ورعاية الحيوان ؟ – هل نحن واثقون من ضرورة تحقيق هذه الأهداف من قبل السياسات الزراعية ؟ <p style="text-align: right;">29</p>

<ul style="list-style-type: none"> • هناك إجماع على أهداف السياسات الزراعية (مثل الأهداف التقليدية بالإضافة إلى بعض " البضائع العامة " مثل البيئة ونوعية الغذاء والسلامة الغذائية والتقاليد الريفية ...) • المشكلة هي اختيار الأدوات بما أن الأدوات التقليدية (المقترنة) قد فضلت وأثبتت عدم انسجامها مع القوانين الدولية المتفق عليها بشكل متعدد الجهات (منظمة التجارة العالمية) • مقترحي (المتواضع) الوحيد هو التحول من السياسات السعريّة التقليدية (بشكل تدريجي) من أجل : <ul style="list-style-type: none"> - توجيه الدعم بشكل أفضل و تعويض المزارعين من خلال توفير البضائع الهامة الذين لا يحصلون على المساعدة من خلال دعم الأسواق - وضع مجموعة متكاملة من السياسات لتطوير المناطق الريفية التي تشكل الزراعة فيها أحد المكونات والتي تنقلت أهميتها حسب الأوضاع المحلية المختلفة • إن هذا الموضوع بنطوي على الكثير من التحدي وهو يتطلب تغييراً عميقاً وعملاً طويلاً ولكنه يستحق المحاولة . <p style="text-align: right;">32</p>		<h3 style="text-align: center;">النتائج (2) : ماهي الدروس المفيدة لسورية ؟</h3> <ul style="list-style-type: none"> • من الصعب الحصول على "درس" معقول يمكن لسورية الاستفادة منه من هذا الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي المختلف • غالباً ما أثبتت "المقترحات" المقدمة للدول النامية بناءً على التجارب السابقة للدول الأكثر تطوراً فشلها أو أنها كانت تعتبر مضللة في بعض الأحيان • في أية حال فيمكن الإشارة إلى ملاحظة عامة : <ul style="list-style-type: none"> - يمكن لدعم أسعار السوق أن يكون مفيداً على المدى القصير أو في الاقتصاد المغلق فقط - على المدى الطويل و في إطار التكامل الدولي فإن هذا الدعم غير مستدام - إن التحول الاقتصادي المترابط مع السياسة السعريّة لا يتمتع بالكفاءة أو العدالة بل إنه مكلف ويؤدي إلى اعتياد المنتجين على الحصول على سعر مرتفع يدفعهم إلى مقاومة أية سياسة تؤدي إلى التغيير - مع أن التجارة الحرة لا تتمتع بالثقة المطلقة فيجب القبول بأن قوى السوق أقوى من تدخلات السياسات في تحديد الأسعار (عندما تتواجد الأسواق بشكل فعلي) <p style="text-align: right;">31</p>
---	--	--